

القانون من وجه نظر وزير الصناعة والمعادن ودائرته القانونية

ياسين مهدي

أصدرت الدائرة القانونية في وزارة الصناعة والمعادن كتاباً برقم (٢٥١٢٥) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧ بعنوان تعميم، وإلى كافة الشركات والمرافق العاملة التابعة للوزارة، في هذا الكتاب على أن هذه تشكيلات عمالية غير قانونية من أحدات عمالية ونقابات واتهمها بإثارة المشاكل والفوضى التي تؤدي إلى عرقلة مسيرة الإنتاج، وقد استند الكتاب على هامش التصريح بوزير الصناعة بعدم التعاطف مع التشكيلات العمالية باعتبارها غير قانونية. هذا الكتاب تم تعميمه إلى كافة تشكيلات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن والمنشور صورة منه على الصفحة الأولى من هذا العدد لجريدة المجالس العمالية.

بعض مفردات نص الكتاب الصوفيّة الأحدات العمالية جاءت بشكل غير مهذب وهذا الأمر ليس بجديد ولا وليد تلك المرحلة، فإدما ما بدأ ما تحاول الرأسمالية وسلطاتها والمنتمين من أذاليها مهما كان شكلها ونوعها النيل من الحركات العمالية التي تهدد عرشها وسلطانها.

السيد الوزير ودائرته القانونية لم يعدوا؟؟!! على مآصن عليه (ال دستور العراقي الجديد) حول الحريات السياسية الواردة فيه والذي صوت عليه البرلمان العراقي، هذا البرلمان الذي أقر الدستور المذكور هو نفس البرلمان الذي أعطى ثقة للسيد الوزير في أستوزاره للصناعة، فالسيد الوزير ودائرته القانونية يستمدون قراراتهم (القانونية) بتعكزهم على قوانين الفاشية البغعية التي كانت دائما وأبدا مشرعة لنسب واستغلال العمال ووجودهم، ويستندون على قرار مجلس الحكم البرهسي الذي سمي أحداتاً عمالياً واحداً ممثلاً للعمال ليصدر حق العمل في حرية تجمعهم ضمن تشكيل يمثلهم.

حول القانونية وغير القانونية التي ركز عليها كتاب الوزارة بشكل ملف للفظر، لا ريد هنا أن اثبت قانونية اختيار العمال لممثلهم وتشكيلاتهم التي يربونها فهذا الأمر من البديهيات وله رعايته وقانونية المعرفة سلفاً، لكنني سأطرق لقضية استفسر عن قانونيتها عل السيد الوزير ودائرته القانونية يجيبوني عليها، فهل يستطيع السيد الوزير ودائرته القانونية أن يجيبوني على ما تعنيه قانونياً الاستقطاعات في رواتب العمال والموظفين المنتمين إلى وزارة الصناعة والمعادن، مثلاً هناك استقطاع من رواتب العمال والموظفين الشهرية في وزارة الصناعة والمعادن يبلغ (٥٠٠ دينار) باسم نكاد الصناعة، فلو فرضنا أن عدد المنتسبين في وزارة الصناعة والتشكيلات التابعة لها هو (٣٥٠ ألف منتسب)، (هذا الرقم تقريبي ليس لدي المعلومة الكاملة حول عدد المنتسبين في وزارة الصناعة والمعادن)، فسكون قيمة هذا الاستقطاع وفق هذا العدد من المنتسبين هو (٢٥٠ مليون دينار) شهرياً أي ستة مليار وثلاثة مئة مليون دينار سنوياً، أين ذهب هذا الرقم؟ وما علاقة العمال والموظفين بسندى الصناعة وماذا يقدم نكاد الصناعة لهم ولعائلاتهم ما هي الصفة القانونية التي يعتمدها هذا الاستقطاع؟؟!! كما أن هناك استقطاع آخر تحت مسمى التأمين على الحياة بمبلغ (٤٠٠٠ دينار) ويزداد مع زيادة الراتب، ونفس الرقم المقرض من عدد المنتسبين يكون قيمة الاستقطاع شهرياً هو (مليار وأربعمائة مليون دينار) أي (١٦ مليار وثمناً مئة مليون دينار سنوياً)، أين القانونية هنا بإسنادة الوزير؟ المعروف للقاضي والداني أن قضية التأمين على الحياة هي عقد مشترك بين طرفين الأول الشخص طاب التأمين باختياره والطرف الآخر هو شركة التأمين، هاتي لنا بإسنادة الوزير أنت ودائرته القانونية منتسب واحد من وزارة الصناعة له عقد موقع مع شركة التأمين على الحياة، كي ينطق هذا الشكل من الاستقطاع قانونياً أم أن لديكم تفسيراً وعوناً آخر للقانونة لآعرفه، أين تذهب تلك الأموال بإسنادة الوزير ولصالح من؟؟!!

أما من ناحية ما ذكره كتاب الوزارة حول كون التشكيلات العمالية تثير المشاكل التي تعيق سير العملية الانتاجية، لا تريد هنا أن تنطق حول سير العملية الانتاجية ومعضلاتها فهو موضوع طويل وله ماله من تبعات ومسببات وتدخلات سياسية مرسومة. لكن تبقى في حدود سياق الكتاب الذي سمي المطالب العادلة للعمال هو إثارة المشاكل التي تعيق؟؟!! بإسنادة الوزير هل لك أن تخبرنا ماذا يعني أن الحكومة لديها ويشكل ميسر وغير منقطع من تخصيص لرواتب أفراد البرلمان والوزراء وحماياتهم وصرفياتهم اليومية، في سلمهم وترحالهم وبسما فيها كل ما يخطر في بالك من تخصيصات معقولة وغير معقولة، وليس لديها تخصيص لحقوق العمال والموظفين من مخصصات الخطورة والفروقات الشهرية الرجعية في وراتك، هل لك أن تخبرنا ماذا يعني أن لدى الحكومة تخصيصات مفتوحة لأصناف الشوارع وليس لديها تخصيص لمخصصات الخطورة وفروقات الراتب للعمال والموظفين في وزارتك، ماذا يعني أن الحكومة لديها تخصيص مفتوح للمجازي والمياه الثقيلة التي لم ولن تتجزأ أبداً وليس لديها إمكانية تخصيص لمخصصات الخطورة وفروقات الراتب للعمال والموظفين في وزارتك، وماذا يعني وماذا يعني الكثير غير ذلك....

سدي الوزير أنا لا أثير المشاكل أنا اطالب بحقوق في حياة حرة وكريمة لي ولعائلي أنا أريد أن أعيش بأمان وأسانية كاملة، أريد لعائلي أن تحيا في عالم أفضل عالم خال من الظلم والاضطهاد والاستغلال، فهل هذا كثيراً على؟؟ سيدى الوزير أنا أرفض بشكل كامل أن أستقل وتصادر جهودى أرفض أن أكون مستتبساً، فهل في هذا الأمر جريمة؟؟ سيدى الوزير هل تعتقد أنت ودائرته القانونية أن حياتي وحياة عائلتي مرهونة بقرار اتكم؟؟ هل تعتقد أنت ودائرته القانونية أن كتابكم هذا سيسكت صوتي؟؟ سيدى الوزير أنا أعرف جيداً وأعي ما أريد، لكن أذكرك فقط أنك كرهت، أنا وأنت منتسبين في وزارة الصناعة أنت موظف بدرجة وزير وأنا بدرجة عامل.

تقرير عن انتهاكات حقوق وحريات العمال في مواقع العمل

التقرير التالي هو بساكرة العمل التعريفي والإعلامي لمركز رصد انتهاكات حقوق العمال في مواقع العمل بعد تفعيل المركز الذي توفك لأكثر من ٣ سنوات بعد أول محاولة لإنشائه لم تجر ادماتها.

نرجو من الناشطين النقابيين المنخرطين في الاتحاد والمتابعين لحقوق وحريات العمال، متابعة نشاطات المركز والمساهمة الجادة في تطوير وتوسيع عمله سواء بتزويده بالأخبار أو المساهمة في التعريف بنشاطه ودوره، وشكراً.

- ١- البصرة، البتر وكيمويات والموانئ: قامت إدارة الشركة العاملة للصناعات البتر وكيموية في البصرة بإصدار عقوبات ضد النقابي كريم جوي، منذ شهر شباط - فبراير الماضي، لقيامه بقيادة تجمع سلمي للمطالبة بمستحقات العمال، رغم قيام اتحاد المجالس والنقابات العمالية بتنظيم حملة واسعة في الداخل والخارج، وقيام العديد من الاتحادات العالمية، وبخاصة الاتحاد الدولي للطاقة بإرسال عدة رسائل إلى وزير الصناعة للمطالبة بإلغاء العقوبة، إلا أن الإدارة ما زالت مصرة على موقفها، اتحداناً قام برفع شكوى رسمية ضد الإدارة وكلف محامياً لهذا الغرض، ومازلنا نطالب الإدارة بسحب عقوبتها للنقابي كريم جوي.
- ٢- الموانئ: بعد صدور قرارات إدارة الموانئ بمنع العمل النقابي في الموانئ، وهو مخالفة صريحة وخرق لحق التنظيم والتجمع، إقدمت الإدارة في أواسط نيسان على إصدار عقوبات بحق ناشطين عماليين في قطاع الموانئ.
- ٣- الناصرية - منشأة أور: في أواسط أيار - مايو الجاري إقدمت إدارة منشأة أور في الناصرية التي تضم شركات النسيج والقباقيب والالمنيوم، على إصدار العقوبة بحق الناشط العمالي حاكم طاهر.
- ٤- نقابة العاملين في قطاع النسيج المنخرطة في اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق، ضغطت على الإدارة بإتجاه إلغاء العقوبة وهددت بتنظيم اضراب، جراء ضغط العاملين في المنشأة تراجت الإدارة عن العقوبة التي أصدرتها.
- ٥- بغداد - الصناعات الجلدية: إقدمت إدارة الشركة العاملة للصناعات الجلدية على إصدار عقوبة النقل بحق الناشطة العمالية سوسن محمود لأشراكها في قيادة الاعتراضات العمالية التي جرت في آذار - مارس وفي نيسان - أبريل العام الجاري، شكل القادة العماليوم وقدا لمقابلية الإدارة لعرض إلغاء العقوبة، فوجدوا بأن العقوبة قد صدرت أيضاً بحق سبعة ناشطين آخرين، أعلن عمال مقر الشركة البالغ عددهم أكثر من ١٠٠٠ عامل الإضراب في ١٢-١٠-٢٠٠٩.
- ٦- في ٧-٥-٢٠٠٩، نظموا مسيرة داخل الشركة، مطالبين بحل مجلس الإدارة وتغيير ممثلي العمال في مجلس الإدارة، وإلغاء العقوبات فوراً، بعد يومين من الإضراب نجح العمال في تغيير ممثليهم في مجلس الإدارة وإلغاء العقوبات الصارمة.
- ٧- الكوت: إطلق سراح رئيس نقابة العمال الزراعيين بعد اعتقال ٣ أشهر بدون أدلة: فجر يوم ٢٠٠٩-٥-٥ تم إطلاق سراح حميد صالح عكال رئيس نقابة العمال الزراعيين في اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق، بعد اعتقال دام ٣ أشهر بدون أي أدلة أو أي مذكرة اعتقال رسمية، الاعتقال جرى بعد مهادمة قوة مسلحة من قوات الطوارئ لمنزلهم. يذكر أن حميد صالح قد قام بتوزيع بيانات بين عمال المزارع المعطلة يدعو إلى إعادة استملاك وتوزيع الأراضي بينهم، والبالغ عددهم الألاف.

2009 / 5 / 26



خدمة المجالس العمالية من الناصرية التي لعنتش على الفصاة



العمالون بالضراب العقارية يطالبون بالإفراج عن صندوق ويدانعون عن نقاباتهم المستقلة

من أمعاء النقابة بمحافظة الغربية والشرقية، والتقدم ببسلاغات إلى النقابات الإدارية ضد موز النقابية في محافظة القليوبية، وبني سويف، الذين تم التحقيق معهم بتبهمته الدعوة لتأسيس النقابة، فضلاً عن السعي لدى الجهة الإدارية (مصلحة الضرائب العقارية) ومخاطبتها رسمياً لإصدار قرارها بوقف أنشطة النقابة المستقلة. والجدير بالذكر أيضاً أن نقابة العاملين بالضراب العقارية التي تعد النقابة المستقلة الأولى في مصر منذ أكثر من نصف قرن - كانت قد ولدت من رحم الحركة الاحتجاجية الكبيرة التي نظمتها منذ ما يقرب من عامين - موظفوا بالضراب العقارية التأسيسين للإدرات المحلية للمطالبة بمساواتهم بنظر انهم من العاملين الخاضعين لوزارة المالية مباشرة، حيث اتخذ العاملون لجنة الإضراب المستقلة العامة للتفاوض بشأن مطلبهم، واستمعا على تحقيق مطلبهم العادل، لتحرير حركتهم للديمقراطية صوب تأسيس نقاباتهم المستقلة، ملهمين عمل مصر في شتى ربوعها، ومغززين تيار الحركة العمالية المصرية المطالب بإطلاق حق تكوين النقابات من القيود المفروضة عليه.

أمام مقر وزارة العمالية على مشارف مدينة نصر.. يقف المئات من موظفي مديريات ومأموريات الضرائب العقارية الذين أقسموا من محافظتهم صباح اليوم.. مطالبين بصور قرار تأسيس صندوق الذي يصلح لهم ما ينفي من الحماية الاجتماعية، لدى انتهاء خدمتهم. وكان أعضاء نقابة العاملين بالضراب العقارية قد فوجئوا صباح أمس بحسب الفسار الذي توجهوا للحصول عليه من مقر الوزارة، رغم إقديتهم في اليوم السابق بإلتحاقهم من مراجعته، وتوقيع وزير العمالية عليهم حيث ترددت أخبار شبه مؤكدة عن تماسر السيد حسين مجاور رئيس الاتحاد العام للنقابات ما لا يستهان به من الضغوط لإيقاف القرار، وإفانته السيد وزير العمالية ضمن سلسلة جهوده المبتولة لوقف اجراءات تأسيس الصندوق الذي يتطلع إليه ما يقرب من خمسين ألف موظف.

الجدير بالذكر أن النقابة المستقلة للعاملين بالضراب العقارية التي بدأت أعمالها التأسيسية في ديسمبر من العام الماضي، وأودعت أوراقها لدى وزارة القوى العاملة والهجرة يوم ٢١ / ٤ / ٢٠٠٩ قد واجهت، وما برحت تواجه صورا شتى من محاولات الحصار والخفق التي يعمد إلى ترتيبها في حقها الاتحاد العام للنقابات، والتي بلغت خلال الشهر الماضي حد التعدي بالضرب على اثنين



تضاهرة للعاملين في المصانع المحتلة من قبل العمال في فينزولا أحتججا على قتل القادة النقابيين

صورة للقائد النقابي أرجينيس فيزكويز الذي أختالته العصابات الموالية لأصحاب المصانع في فنزويلا

تقرير حول الضغوط التي يتعرض لها القادة النقابيين في اتحاد المجالس والنقابات العمالية في فرع البصرة

العمل النقابي في الشركة بمعاقبة رئيس النقابية بإيقافه من العمل لمدة ستة اشهر، يمنع خلال هذه المدة من دخول الدائرة، وإضافة لكل متقدم هو الحرب الشيعوا التي تقودها ادارة الشركة العامة للموانئ في البصرة، ضد العمل النقابي وتحديد قيادة النقابة التابعة لاتحاد المجالس والنقابات العمالية دون غيرها.

ففي كل ذلك إشارة واضحة ان هذه القيادات أصبحت تؤثر بشكل مباشر وبكيفية يصعب على الإدارات تحملها، ونحن في اتحاد المجالس والنقابات العمالية في البصرة، نرى بموقف الإدارات الرافض لعملائنا دليلاً عملياً على فاعلية كوادنا النقابية في مواقع العمل، وكذلك شهادة تعزز بها بان قيادتنا في مواقع العمل لم نأخذ تخضع أو تصفد امام سياسة الاقصاء والتهديد المتبعة، متحصنين بسالو الفكرى الذي ينقلونه الى قوا عدهم.

اتحاد المجالس والنقابات العمالية / فرع البصرة

يوم بعد يوم تزداد الإدارات في المصانع والشركات العامة في التصدي لأي نشاط نقابي وتحاول وبطرق عديدة تشتيت وتفتيت هذه القيادات ولعل ما يحصل من أساليب ذنينة مع القيادات النقابية في اتحاد المجالس والنقابات العمالية وخصوصاً في قطاع الكهرباء يتهديد قادة النقابة بنقلهم الى مناطق نائية ويعد ان احسبت الدائرة ان هذا الامر سوف يعود عليها بنتائج وخيمة وتوقف عن الموضوع ولجات الى أسلوب التفاوض.

هذا فضلاً عما حدث لرئيس اللجنة النقابية في مقر شركة نفط الجنوب التي تم استنكائه وتهديده، بان الدائرة سوف تتعامل معه كمنتسب خارج عن القانون في حالة استمراره بالرفض الطئي، لجولة التصريح النقابية من خلال نقسائه من العمال في الموقع وتوضيحه لمفاهيم هذه التصريح والغاية من سريتها ومحاوله لإصدار بيان بذلك، ولا يقبب عن أذناننا طبعاً ماحدث مع القادة النقابيين في شركة البتر وكيمويات، حيث أو غلت هذه الإدارة في محاربة

زوروا الموقع الإلكتروني لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق www.fwcu.org

